

المملكة تشغل ماكينتها الإعلامية لمواجهة "قانون العدالة ضد الإرهاب"



السعودية/ نبأ - جيّشت السعودية ماكينتها الاعلامية لمواجهة قانون "العدالة ضد الارهاب" الذي أقرّه الكونغرس الاميركي مؤخراً، ويسمح من خلاله بمقاضاة الرياض على خلفية هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2016م. اليوم، وجهت الرياض سهامها ناحية الصحف الاميركية، تحديداً صحيفة "نيويورك تايمز"، ذلك على خلفية نشرها مقالاً لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في 13 سبتمبر/أيلول محاولة استخدامه كذريعة لاتهام الصحيفة بتلفيق الاكاذيب على حد وصفها، عقب موقف "نيويورك تايمز" الداعي لتطبيق قانون الكونغرس.

وأستندت السعودية الى مقالاً في نشر مجلة "نيوزويك" لنائب رئيس معهد "أميركان انتربرايز" دانييل بليتك، انتقدت خلاله كلام ظريف.

حاولت المملكة اللعب على وتر المنافسة بين الصحف الاميركية، حيث شغّلت ماكينتها الداعمة لصحيفة "واشنطن بوست"، التي عمدت الى دعوة الرئيس الاميركي الى استخدام حق النقض الفيتو، مبررة دعوتها بأن المقاضاة تجب لكن وقتها ليس الآن، فضلاً عن أنها زعمت بأن وثائق التحقيقات لم تشر الى تورط الرياض بالهجمات.

الى ذلك، اشارت صحيفة "ذا هيل" المعنية بشؤون الكونغرس الى أن أوباما يمارس ضغوطاً مكثفة على المشرعين للتخلي عن القانون، فيما اعتبر "معهد دول الخليج العربية" في واشنطن أن القانون سيفتح "صندوق الشورور على الدفاع والدبلوماسية الأمريكية"، على حد تعبيره.

وسبق أن كشفت مصادر مطلعة لصحيفة "الرأي اليوم" ان فريقاً خبيراً من ابرز الباحثين والإعلاميين

والدبلوماسيين السابقين تكلف عبر مؤسسة أميركية بمشروع لتحسين صورة السعودية في الولايات المتحدة. ووفق الصحيفة، فإن المشروع مرتبط تماما بمكتب ولي ولي العهد محمد بن سلمان، ويقوده المستشار الدبلوماسي النافذ دينيس روس المبعوث السابق لعملية التسوية في المنطقة .